

## الفصل الثاني

### ميزان المدفوعات (Balance of Payments)

أولاً: المفهوم والأهمية :

هو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة معينة والعالم الخارجي، نتيجة قيام جميع أنواع المبادلات الاقتصادية، التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج، وخلال فترة معينة اتفقوا على تحديدها بسنة.

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه ؛ سجل محاسبي، ومالي تُدوّن فيه كافة الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بالدول، ولكل دولة من دول العالم ميزان مدفوعات خاص بها، تتعامل فيه مع الدول الأخرى، لتسجيل العمليات المالية التي تتم بينهم، ويتكون من جانبين، الأول يسمى (المدين): وتسجل فيه كافة الإجراءات المالية التي يتم دفعها، والثاني يسمى (الدائن): وتسجل فيه كافة الإجراءات المالية التي يتم تحصيلها، ويعتمد ميزان المدفوعات على تسجيل كافة المبالغ النقدية التي تدفع سواءً لشراء خدمة، أم سلعة ما، وأيضاً يحتوي على التفاصيل المتعلقة برأس المال، والمصروفات الأخرى، وفي العادة يتم إعداد نظام المدفوعات لسنة مالية واحدة، تبدأ في بداية العام، في الأول من شهر كانون الثاني (يناير)، وتنتهي بنهاية العام، في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول (ديسمبر).

Definition of the balance of payments :Are accounting statement that records the value of the rights and debts arising between a given State and the outside world as a result of all types of economic exchanges between residents of that State and those residing abroad and within a certain period they have agreed to set for one year.

### أهمية ميزان المدفوعات :

- يعرض ميزان المدفوعات صورة حقيقية لنشاطات وفعاليات الدولة الإقتصادية من حيث :
1. يعكس ميزان المدفوعات مدى قوة إقتصاد الدولة من خلال حجم كلاً من الصادرات والمنتجات وغير ذلك ..
  2. يظهر ميزان المدفوعات القوى التي تحدد أسعار الصرف من خلال فحص آليات العرض والطلب على العملات الأجنبية وكذا هيكل التجارة الخارجية من خلال حجم المعادلات ونوع سلع التبادل ..

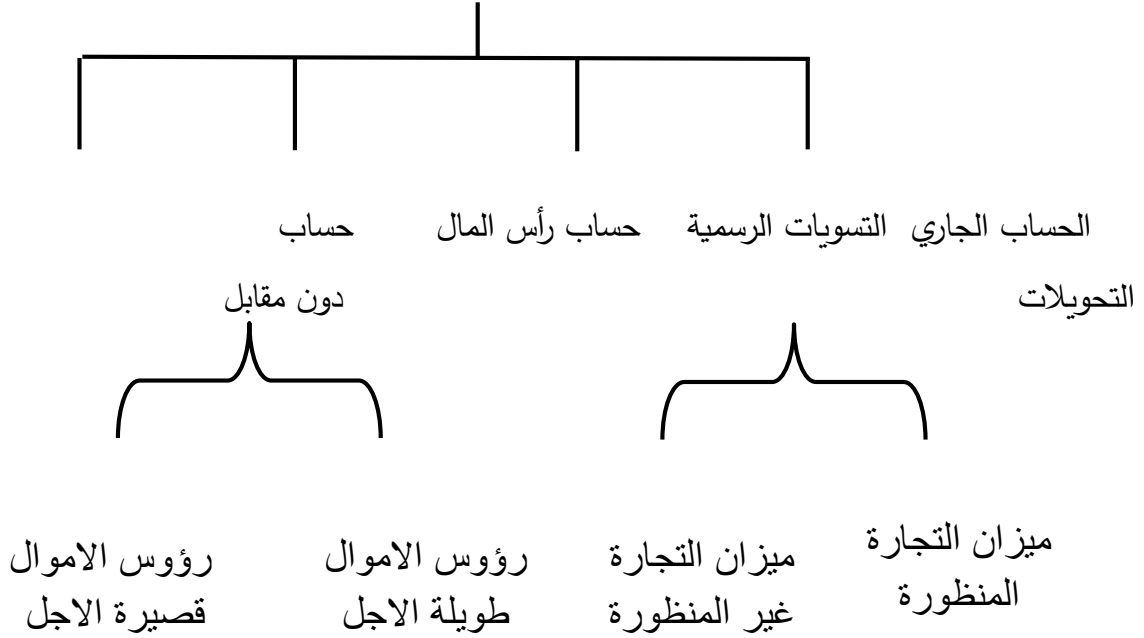
3. يعد ميزان المدفوعات مرجعاً أساسياً للبيانات والمعطيات الاقتصادية الواقعية التي يُتخذ على أساسها القرارات المحددة للسياسات النقدية والمالية ..
4. يبين ميزان المدفوعات المركز التي تحتله الدولة في قائمة الأقتصاد العالمي لذا يعد من اهم وسائل التحليل الإقتصادي .
5. يساعد ميزان المدفوعات في معالجة أي اختلالات يتم الكشف عنها من خلال ، بيان وضعية اقتصاد البلد من حيث مواطن قوته ومكامن ضعفه .
6. يقدم ميزان المدفوعات رؤية مزدوجة ( محلية وعالمية ) لفترة معينة عادة ما تكون سنة . عن طريق فحص العمليات التي تسجل في ميزان المدفوعات والتي تعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابليته على المنافسة ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج بما فيه العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الإستثمارات، درجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف والمستوى العلمي والتكنولوجي....إلخ. وغالباً ما يطلب صندوق النقد الدولي من أعضائه تقديم موقف ميزان المدفوعات بصورة دورية لفحصه وبالتالي الحكم بصورة صحيحة على المركز الخارجي للعضو.

#### مزايا ميزان المدفوعات:

1. انه حساب مختصر يضم جميع المعاملات بين المقيمين في الدولة وباقي أنحاء العالم بشكل اجمالي وموجز.
2. يصف حالة العلاقات الخارجية الاقتصادية للدولة ومن ثم تعيين مركزها الاقتصادي الذي تحتله ، للمستعدة في الوصول إلى القرارات التي تخص السياسة النقدية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي.
3. تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها من خلال ضبط عمليات تصديرها للسلع أو تخفيض أصولها الاجنبية وبيان فيما اذا كانت قادرة على استقبال المزيد من المنح من الخارج.
4. كشف ميزان المدفوعات يوضح أن كانت الدولة دائنة أو مدينة.

## مكونات ميزان المدفوعات :

### أقسام ومكونات ميزان المدفوعات



1- الحساب الجاري: يضم المعاملات السلعية والخدمية وعوائد الدخل بين الدولة والعالم الخارجي

وينقسم إلى:

أ- ميزان التجارة المنظورة: يسجل فيه السلع المصدرة والمستوردة.

ب- ميزان التجارة غير المنظورة: يسجل فيه الحقوق والديون الناشئة عدد تبادل الخدمات

بانواعها المختلفة (نقل ، تأمين، مصارف).

وأهمية هذا الحساب تكمن في انه يبين الانفاق الاجنبي الكلي على الناتج المحلي الجاري، لانه يسجل

صادرات الدولة من السلع والخدمات المحلية وانفاق الدولة على السلع والخدمات الاجنبية.

2- حساب رأس المال: تكون أهمية هذا الحساب في ميزان المدفوعات بانه يبين أثر التجارة

الخارجية والمدفوعات على الثروة والدين وينقسم هذا الحساب.

أ- **حركة رؤوس الاموال طويلة الاجل:** وتشمل رؤوس الاموال المتجهة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لاجل طويل اي مدة تزيد عن سنة. مثل انشاء الشركات التابعة او تصفيتها، شراء الاوراق المالية طويلة الاجل أو بيعها، منح القروض القروض طويلة الاجل أو تسديدها.

تدفق رؤوس الاموال إلى الداخل يسجل دائنا على ج / رأس المال لانها مقبوضات نقدية. ويشير تدفق رؤوس الاموال إلى الخارج على أنه تصدير رأس المال.

ب- **حركة رؤوس الاموال قصيرة الاجل:** وتشمل حركة رؤوس الاموال المتجهة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لاجل قصير أي مدة لا تزيد عن سنة. مثل الودائع المصرفية، أوراق مالية قصيرة الاجل، كمبيالات، اعتمادات تجارية وتمتاز بسيولتها العالية وسهولة حركتها من دوله إلى اخرى.

يمثل تدفقها إلى الخارج زيادة الاصول الاجنبية أو نقصان الالتزامات الخارجية القصيرة الاجل للمواطنين وبالمثل يمثل تدفق رؤوس الاموال القصيرة الاجل إلى الداخل في نقصان الاصول الاجنبية أو زيادة الالتزامات الخارجية القصيرة الاجل للمواطنين.

3- **حساب التحويلات دون مقابل:** تتم بقيام متعامل معين بتقديم قيمة اقتصادية معينة إلى متعامل آخر ولكن دون أن يستلم مقابل لها.

مثال ذلك: الهدايا، الهبات، التعويضات من الافراد والحكومات سواء كانت من الاجانب إلى المقيمين او بالعكس. وتسجل قيمة هذه السلع مدينة في الحساب والجانب الاخر من العملية لن يسجل في أي حساب آخر لانه بدون مقابل. أما محاسبوا ميزان المدفوعات يقومون باجراء قيد مقابل دائن بنفس القيمة (تحويلات حكومية).

4- **حساب التسويات الرسمية: (الذهب النقدي أو المعادن النفيسة):** يسجل فيه (التدفق الداخلي والخارجي) لحساب الالتزامات السائلة (الاسهم) وغير السائلة للحائزين الرسميين الاجانب والتغير في الاصول الاحتياطية للدولة خلال سنة.

وتسجل زيادة الالتزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين الاجانب والنقص في الاصول الاحتياطية الرسمية للدولة دائنان والعكس صحيح.

صادرات الذهب في ميزان المدفوعات دائنة، استيراداته مدينة يسجل زيادة رصيد ج / الذهب الاجنبي للدولة كأنها صادرات دائنة في حين يعامل الانخفاض بوصفه مدينا.

## ثانياً: أسباب إختلال في ميزان المدفوعات<sup>1</sup> :

1. عوامل تتعلق بالتسعير الخاطئ لأسعار صرف العملة المحلية ؛ هناك علاقة مباشرة بين سعر صرف العملة المحلية وميزان المدفوعات ، فإذا كان سعر صرف العملة المحلية أكثر من قيمتها الحقيقية ؛ فإن ذلك سيقود إلى ارتفاع قيمة سلع ومنتجات ذلك البلد ، وبالتالي سيؤدي إلى عزوف البلدان الأخرى عن شراء سلعه ومنتجاته ، مما سيؤدي إلى نقص الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث إختلال في ميزان مدفوعاته ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب إذ يؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل انخفاض الإستردادات مما يؤدي إلى حدوث إختلال في ميزان المدفوعات أيضاً.
2. عوامل هيكلية ترتبط ببنية الاقتصاد الوطني وبالمؤثرات الهيكلية له ، وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء في بند صادرات أو الواردات إضافة إلى هيكل الناتج المحلي ويكون هذا بشكل خاص في البلدان النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على منتج اومنتوجين أساسيين مثل (النفط والغاز) وغيرها ، وأحياناً تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق الخارجية.
3. أسباب دورية (موسمية) : تتضمن الأسباب الدورية التي تمر بها اقتصاديات الدول التي تعتمد على السياحة مثلاً ، وتكون تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي لتلك الدول مرتبطة بعوامل منتظمة وتسمى بالدورات التجارية مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دورياً وهي لا تحدث في نفس الوقت وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها ومن حيث حدتها.
4. أسباب طارئة: بالإضافة لما سبق هناك أسباب جانبية غير محسوبة قد تحصل فتؤدي إلى إختلال في ميزان المدفوعات ، كالكوارث الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج وخفض الصادرات أو في حالة تدهور البيئة الداخلية نتيجة الهزات السياسية والحروب السياسية والإضرابات طويلة الأجل ، مثل هذه العوامل وغيرها ممكن ان تؤثر بصورة فعلية على صادرات البلد ، وما تتسببه من إنخفاض في حصيلة النقد الاجنبي خصوصاً ما قد يرافق ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج البلد مما يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات.

**ثالثاً: تفاعل ميزان المدفوعات مع المتغيرات الأساسية للاقتصاد الكلي :**  
يعد التوازن في ميزان المدفوعات افتراضاً نظرياً، والوضعية الطبيعية الواقعية لهذا الميزان هي الاختلال سواء كان سلبياً أو إيجابياً، ويمكن التمييز بين نماذج أربعة من الاختلال بحسب العناصر الاقتصادية المتفاعلة معه :

- 1- الاختلال الطارئ.
  - 2- الاختلال الدوري.
  - 3- الاختلال الناتج عن مستوى الأسعار.
  - 4- الاختلال البنوي.
- 1- الاختلال الطارئ: وهو يحدث في البلدان التي تعتمد في صادراتها على بعض السلع الزراعية الأساسية، وقد تحدث ضمنه اختلالات موسمية (بعض الدول المصدرة للسلع الزراعية).
  - 2- الاختلال الدوري: فهو ينتج عن التقلبات الاقتصادية على المستوى الدولي التي تتميز بفترات قصيرة من الازدهار وتليها فترات قصيرة من الركود الاقتصادي.
  - 3- الاختلال الناتج عن مستوى الأسعار: والذي يمكن معالجته عبر تخفيض سعر صرف العملة الوطنية.
  - 4- الاختلال البنوي: وهو الذي ينتج عن عدة أسباب كضعف قدرة البلد الإنتاجية، وارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج، تدني المستوى التقني، تحول الطلب العالمي عن بعض المواد الأولية...إلخ.

#### **رابعاً: آليات معالجة اختلالات ميزان المدفوعات <sup>2</sup> :**

- ويصنف البعض تلك الآليات ضمن نموذجين رئيسيين هما:
- 1- آليات ناتجة عن حركات الأسعار أو الآثار السعرية مثبتة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك أو الكلاسيك الجدد.
  - 2- آليات ناتجة عن حركات المداخل أو الآثار الدخلية أثبتها التحليل الكينزي .

#### **1- توازن ميزان المدفوعات عبر حركات الأسعار :**

يعتبر الكلاسيك والكلاسيكيون الجدد أول من تناول بالتحليل توازن ميزان المدفوعات، لقد ميز هؤلاء بين وضعين مختلفين:

الوضع الأول : في ظل نظام القاعدة الذهبية

الوضع الثاني: حيث يسود نظام النقد غير قابل للتحويل إلى ذهب (السعر الإلزامي).

### أ- إعادة التوازن الآلي إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام القاعدة الذهبية:

فإذا ما حدث على سبيل المثال تحسن في مستوى الإنتاجية الداخلي فسوف يترتب عن ذلك زيادة في الصادرات المسددة بالذهب، هذه الكمية الإضافية من الذهب تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية للبلد المصدر، وتؤدي بدورها إلى ارتفاع الأسعار الداخلية، إن ارتفاع الأسعار يلغي الميزات النسبية بين الدول ويخفض ألبا الصادرات ويحقق العودة إلى حالة التوازن، وفي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية الداخلي سوف يحدث خروج للذهب من أجل تسديد العجز في ميزان المدفوعات بالذهب، وهذا يصاحبه انخفاض الكتلة النقدية وتدني مستوى الأسعار الداخلية وهو ما يرفع ألبا الصادرات التي تحقق العودة إلى حالة التوازن.

هذا التحليل للتوازن الآلي يرتكز على النظرية الكمية للنقد التي تثبت ان التغييرات في الوفورات النقدية تؤدي بالضرورة لتغيير في الأسعار الداخلية، ولكن بعد زوال النظام الذهبي، فقدت هذه النظرية مبررها العملي والعلمي.

### ب- إعادة التوازن الآلي إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام النقد غير قابل للتحويل وسعر

#### الصرف المرن:

بالنسبة للكلاسيكيين الجدد يتحقق توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام النقد غير القابل للتحويل (السعر الإلزامي) عبر تغييرات أسعار الصرف، فسعر الصرف يتحدد طبقاً لقانون العرض والطلب الذي ينطبق على تبادل العملات عبر العمليات المسجلة في أصول وخصوم ميزان المدفوعات .

وإذا كان سعر الصرف يرتبط بوضعية ميزان المدفوعات، فإن تغييرات الصرف تعيد التوازن إلى الميزان الذي يوجد في حالة خلل.

- في حالة عجز الميزان المذكور يكون الطلب على العملات الصعبة أعلى من العرض، وبذلك ترتفع أسعار العملات الأجنبية مقارنة مع العملة الوطنية فتصبح المنتجات الأجنبية مرتفعة الأسعار مما يرفع من الصادرات المنخفضة الأسعار وتنخفض الواردات المرتفعة الأسعار مما يقلل الطلب عليها.

- في حالة الفائض في ميزان المدفوعات يرتفع سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات مما يزيد

الطلب عليها.

وفي كلتا الحالتين يعاد التوازن آليا إلى ميزان المدفوعات.

## **2- توازن ميزان المدفوعات عبر حركات المداخل :**

لقد أدرك الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد تأثير حركات المداخل على توازن ميزان المدفوعات، لكن كان ينبغي انتظار الكينزيين للتوسع والتعمق بهذا التحليل، والجدير بالذكر ان كينز لم يتعرض لهذا الموضوع في مؤلفه (النظرية العامة) ولكن تحليل تأثير حركات المداخل أخذ بالآلية الكينزية في تحديد دخل التوازن لكي تطبق على الاقتصاد المفتوح، فالصادرات تظهر كنوع جديد من الطلب (يضاف إلى الطلب النهائي) مؤهلة لكي تمارس على الدخل القومي أثرا مضاعفا يسهم في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

## **خامساً: تأثير رقابة الصرف على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات:**

### **1- مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة المضاربة الهادفة إلى خفض قيمة النقد الوطني :**

تحدث مراقبة الصرف إما من خلال مراقبة العمليات الجارية، وإما من خلال مراقبة حركات رؤوس الأموال، هذه المراقبة قد يهدف إلى تسهيلها عبر إلزامية حصول عمليات الصرف بواسطة "مصارف معتمدة " ، على أن تتحمل هذه الأخيرة مسؤولياتها كاملة في هذا الصدد. وقد تصبح مجموعة قواعد المراقبة أكثر مرونة كلما طرأ تحسن على ميزان المدفوعات أو طرأت زيادة على احتياطات الصرف.

### **أ- مراقبة العمليات الجارية:**

عند القيام بعمليات تصدير واستيراد يمكن أن تحصل عمليات تحويل لرؤوس الأموال في حال عدم اتخاذ السلطات المختصة بعض الاحتياطات الاحترازية، وتلجأ السلطات إلى وضع العديد من الإجراءات التي تطبق فقط على التسديدات، وليست على عمليات التصدير والاستيراد في حد ذاتها التي تبقى محررة من كل قيد.

هذه الإجراءات تتركز في جعل كل عملية تسديد دولية تمر حتما عبر المصارف، وهذا يسمح بضبط (مراقبة) تطبيق الإجراءات الواردة أدناه بواسطة النظام المصرفي:-

- منع تسديد المستوردات مسبقا.
- إلزام المصدر بإدخال عائدات الصادرات من العملات الصعبة.
- تحديد سقف المبلغ من العملات الصعبة المخصص للسائح



- لا تهدف مراقبة الصرف إلى منع العمليات الجارية على السلع (صادرات وواردات) والخدمات، إن الغاية من مراقبة الصرف هي بشكل عام الإشراف على تسديد العمليات الجارية من خلال الإجراءات الأساسية التالية:

### 1- تحديد آجال التسديد عبر الإجراءات التالية:

- إلزامية إدخال العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير الوطني: توضع آجال قصوى لهذا الإدخال تختلف من بلد إلى آخر، على أن يبدأ احتسابها من وصول الصادرات إلى مستورديها (العملات الأجنبية تباع في سوق الصرف الداخلي خلال مدة تحددها السلطات النقدية) .
- منع التغطية لأجل لثمن المستوردات: في البداية لا يستطيع المستوردون تسديد وارداتهم قبل أن تخلص من الجمارك، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن لهؤلاء الإقدام على الشراء لأجل العملات الأجنبية الضرورية لتسديد عملياتهم.

### 2- تحديد مبلغ العملات الأجنبية المخصصة للأفراد:

- يحصل الأفراد على العملات الأجنبية مقابل النقد الوطني على أساس سعر الصرف المحدد، يشترط أن تكون مخصصة من اجل الرحلات السياحية أو رحلات الأعمال، على أن يتم تحديد عدد هذه الرحلات سنويا.
- ب- مراقبة حركات رؤوس الأموال باتجاه الخارج:
  - مراقبة الاستثمارات المباشرة: منع المشروعات الوطنية من إخراج العملات الصعبة وحضها على تمويل استثماراتها في الخارج بقروض خارجية، وتشجيع تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل.
  - مراقبة عمليات التوظيفات بالأوراق المالية الأجنبية: يمنع على المقيمين شراء الأوراق المالية الأجنبية من غير المقيمين .
  - منع استيراد الذهب : السعر يتحدد داخليا عن طريق العرض والطلب.
  - عزل سوق الأوراق النقدية الوطنية الموجودة في الخارج: وهذا ينتج عن منع المصارف الوطنية من استرجاع الأوراق النقدية الوطنية التي تحوزها المصارف الأجنبية لتجنب ان تشكل الأوراق النقدية الخارجة خفية أصولا نقدية للمقيمين وقابلة للتحويل إلى عملات أجنبية.
  - إجراءات لمراقبة الوضعية المصرفية: بمنع المصارف من تكوين أصول بالعملات الصعبة ومنع المصارف من إقراض النقد الوطني إلى مراسلين في الخارج (مصارف أجنبية) حتى لا يضارب هؤلاء على تخفيض محتمل للعملة الوطنية.

### ج- مجابهة دخول رؤوس الأموال:

يتوجب على السلطات النقدية مجابهة تدفق رؤوس الأموال المضاربة الباحثة عن ارتفاع لاحق في سعر الصرف والتي تغذي خلقا مفرطا للنقد، وتخفيض معدلات الفائدة، مما قد يبعث على إنعاش الضغوطات التضخمية، ولمجابهة ذلك تستطيع السلطات النقدية ان تستعمل ثلاث (3) مجموعات أساسية من الإجراءات:

- تأطير الودائع بالنقد الوطني العائد لغير المقيمين.
- إنشاء سوق صرف مزدوجة.
- تحديد قروض المقيمين القادمة من الخارج.

#### 1. تأطير الودائع بالنقد الوطني لغير المقيمين:

يستطيع غير المقيمين بيع العملات الأجنبية في أسواق الصرف، مقابل شرائهم للنقد الوطني الذي يوضع في حساب دائن مفتوح لدى أحد المصارف العاملة في الداخل، هدف غير المقيمين من ذلك هو الاحتفاظ بالنقد الوطني في الحساب المصرفي بانتظار ارتفاع لاحق في سعر الصرف، لثني غير المقيمين من الاحتفاظ بالنقد الوطني في الحسابات المذكورة وفي سبيل عدم تشجيع تدفق رؤوس الأموال بالإمكان اتخاذ عدد من الإجراءات وهي على سبيل المثال:

- إلغاء الفوائد على هذه الودائع.
- فرض معدل احتياطي إلزامي خاص على هذه الودائع (100% على سبيل المثال).
- إجبار المصارف التجارية المقيمة على عرض معدلات تعويض (معدل فائدة) متدنية على ودائع غير المقيمين تكون أدنى إلى حد بعيد من معدلات التعويض السائدة في الخارج.
- تأطير ما يسمى بوضعية المصارف بالعملات الأجنبية وبالنقد الوطني، فبموجب هذا الإجراء التنظيمي لا يستطيع المصرف قبول وديعة بالنقد الوطني من غير مقيم إلا إذا تمكن من منح قرض بالنقد الوطني على غير مقيم.
- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية.
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة لكبح الواردات مثل نظام الحصص والرسوم الجمركية المضافة لتحفيز الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

#### 2. إنشاء سوق صرف مزدوجة:

عندما يكون ميزان المدفوعات الجارية في حالة توازن تقريبي وعندما تتجه حركات المضاربة إلى التسبب في تدفق كثيف لرؤوس الأموال، يبدأ التفكير حينها في إنشاء سوق صرف مزدوجة،

السوق الرسمي هو تقريبا متوازن وليس على السلطات النقدية التدخل من اجل حماية سعر (معدل) التكافؤ.

في المقابل إن ارتفاع سعر الصرف -الذي ينجم عن الفائض في الطلب على النقد الوطني في السوق المالية- من اجل تمويل العمليات غير التجارية يميل إلى منع غير المقيمين عن التوظيف بهذا النقد، لأنه يتوجب عليهم شراؤه بسعر أعلى من سعره الرسمي.

### 3. وضع حدود لقروض المقيمين القادمة من الخارج:

تلجأ السلطات النقدية من أجل تعزيز احتياطياتها في فترة الضعف النسبي لنقدها في أسواق الصرف إلى تشجيع المشروعات التابعة للقطاعات الخاص والعام على الاستدانة من الخارج، ووضع حد لمبلغ هذه القروض مع اخضاع تحققها (تنفيذها) إلى موافقة السلطات النقدية المسبقة.

### د. رقابة الصرف كوسيلة لمواجهة المضاربة الهادفة إلى رفع قيمة النقد الوطني :

إن مسألة مراقبة الصرف ليست من أجل التصدي لخروج العملات الصعبة، بل لمجابهة الدخول الكثيف المحتمل للنقد الأجنبي وتحويله إلى نقد وطني، هذه العمليات الناتجة عن المضاربة على النقد الأجنبي تنذر بأن تؤدي إلى رفع قيمة النقد الوطني الذي ينعكس سلبا على الصادرات ويزيد من تدفق الواردات وتتركز الإجراءات فيما يلي:

### أ- استخدام بعض الآليات التقليدية الشائعة:

يمكن تكرار بعض الآليات السابقة ولكن لاستخدامها لأهداف معاكسة وأبرز هذه الآليات:

- التأثير على آجال التسديد ويستخدم هذا الإجراء أيضا لإرغام المستوردين على التسديد العاجل لمستورديهم خلال فترة محددة تبدأ اعتبارا من تاريخ تخليص هذه المستوردات من الجمارك.
- تحديد وضعية المصارف تجاه الخارج، على أثر منعها من ترك وضعياتها تتدهور سواء كانت بالنقد الوطني أو بالنقد الأجنبي، تجنباً للمضاربة على ارتفاع النقد الوطني، هذه المضاربة تأخذ شكل بيع للعملات الأجنبية وتكوين ودائع بالنقد الوطني.
- اعتماد الإجراءات التي تهدف إلى تقييد أو تحديد الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الداخل (ضمن مجال الإقتصاد الوطني).
- تغطية أصول (ودائع) المقيمين الجدد بنسبة مئوية مرتفعة من الاحتياطات الإلزامية لدى المصرف المركزي.

### ب- إنشاء آلية الصرف المزدوج:

بمقتضى هذه الآلية تتجزأ عمليات الصرف طبقاً لطبيعتها، فالعمليات التجارية تنجز في سوق الصرف المسمى رسمياً ، لأن المصرف المركزي يتدخل في هذه السوق للحفاظ على سعر النقد الوطني، داخل هوامش تقلب تحددها الاتفاقيات الدولية، أما باقي العمليات الأخرى فهي تتبع للسوق الحرة التي يتحدد فيها سعر العملة طبقاً لقانون العرض والطلب في السوق الرسمية النقد الوطني المستخدم لأغراض التجارية هو ذو سعر صرف رسمي ثابت.

أما في السوق الحرة فسعر صرف النقد الوطني المستخدم للأغراض المالية قد يكون عائماً أو مرناً.

### 3- إيجابيات وسلبيات ضبط الصرف :

إذا كان ضبط الصرف يسمح بالتخفيف المؤقت من الضغوطات على الأسواق فهذا عائد إلى إجراءات الضبط التي تتيح تحديد حجم العمليات المعتبرة ذات طابع مضارب بحت، وإلى كون إجبار المصدرين على البيع السريع للعملات الأجنبية المتلقاة نتيجة التصدير، وكذلك منع المستوردين من الحصول مسبقاً على العملات الأجنبية الضرورية من أجل تسديد عملياتهم، يؤدي إلى تخفيف الضغط مؤقتاً عن سوق الصرف.

إلا أن مساهمة هذه الإجراءات في تمويل ميزان مدفوعات غير متوازن لا يمكن أن يكون لها سوى تأثيراً مؤقتاً، لأنه على الرغم من هذه الإجراءات سوف يظهر في هذه السوق (سوق الصرف) عاجلاً أم آجلاً، عدم التوازن الصافي في ميزان المدفوعات الجارية مضافاً إليه عمليات المضاربة التي يقف خلفها غير المقيمين (والتي ليس لضبط الصرف تأثير مباشر عليها)، أو المقيمون (عمليات الغش والعمليات التي لا تخضع للضبط والقانون).

وهناك مساوئ تترتب عليها كلفة مرتفعة نسبياً يقع عبؤها على المجتمع، ويتوضح ذلك بإيجاز من خلال التالي:

- تطبيق تنظيم الصرف يفرض تخصيص جهاز إداري ضاغط ليس فقط في الإدارات العامة بل أيضاً في المصارف التي تجبر على إنشاء وتطوير أقسام ودوائر للضبط والمراقبة.
- ممارسة التأثير على نظام الصرف يعني التأثير على النتائج بدلاً من التأثير على الأسباب، فعدم التوازنات الخارجية تجد سببها الأساسي في التوازنات الداخلية ومعالجة ذلك تبدأ من التأثير على الوضع الاقتصادي الداخلي، وإذا لم يحصل ذلك فهناك انحرافات سوف تظهر وتعرض للخطر النمو الاقتصادي في المستقبل.

## المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالمديونية

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بالمديونية ، نتناول ابرزها:

1. **اجمالي الدين الخارجي:** هو الدين المستحق لغير المقيمين والقابل للتسديد بالنقد الاجنبي والسلع والخدمات.
2. **الدين العام المضمون من السلطة العامة:** تشمل الالتزامات الخارجية، طويلة الأجل للمدنيين العاملين بما فيها الحكومة الوطنية وكافة هيئاتها واجهزتها والهيئات العامة ذات الاستقلال الذاتي، والالتزامات الخارجية من مدينيين خصوصاً التي تكون مضمونة السداد من لدن سلطة عامة.
3. **الدين طويل الأجل:** هو الدين الذي تكون مدته في الأجل أكثر من سنة وله ثلاثة مكونات وهي:
  - الديون العامة.
  - القروض المضمونه من سلطة عامة.
  - القروض الخاصة غير المضمونه.
4. **الدين الخاص غير المضمون:** ويشمل الالتزامات الخارجية طويلة الأجل للمدنيين من القطاع الخاص، ولا تضمن السلطة العامة إعادة تسديدها، وائتمان صندوق النقد الدولي والدين قصير الأجل.
5. **استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي:** ويشير إلى الالتزام بإعادة الشراء بالنسبة لصندوق النقد الدولي مقابل كل استخدامات موارده (باستثناء تلك التي تنشأ عن مسحوبات في شريحه الاحتياطي).
6. **مجموعة الدين العام الخارجي القائم في الذمة :** يتكون من الدين طويل الأجل الحكومي والضمون حكومياً والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي، ويتضمن الأرقام المعلنة فقط.
7. **الدين قصير الأجل:** انه دين خارجي بأجل استحقاق عام واحد أو أقل، وهناك حالياً نظامان أو معياران لتعريف الدين قصير الأجل، هما:
  - أ. **معيار بنك التسويات الدولية:** أن جميع الديون الخارجية التي يحل موعد استحقاقها خلال عام واحد تعد ديوناً قصيرة الأجل بصرف النظر عن أجل استحقاقها الأصلي.
  - ب. **معيار البنك الدولي:** أنه يشمل فقط الالتزامات الخارجية بما فيها الاعتمادات التجارية الرسمية المقدمة للدول النامية من منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) بأجال استحقاق أصلية مدتها عام واحد أو اقل.

8. **خدمة الدين:** المدفوعات الفعلية سداداً للأصل والفوائد المترتبة على الدين الخارجي. وتشمل خدمة الدين على نوعين من الالتزامات هما:
- أ. الفائدة المستحقة على الدين التي تدفع بوصفها نسبة مئوية من الدين مقابل تخلي الدول المقرضة عن رأس المال.
- ب. سداداً للأصل ويتضمن المبالغ التي تعيدها الجهة المقرضة إلى المقرضة بشكل مدفوعات سنوية.
9. **إجمالي خدمة الدين:** عبارة عن المكونات الآتية:
- أ. تسديدات (الأصل + الفائدة) التي تدفع بالعملة الأجنبية من الناحية الفعلية.
- ب. السلع أو الخدمات على الدين طويل الأجل.
- ج. الفائدة وهي المدفوعات على الدين قصير الأجل وإعادة التسديدات.
- د. إعادة المشتريات والمعاملات لصندوق النقد الدولي.
- هـ. خدمة الدين العام والمضمون من سلطة عامة، عباره عن تسديدات الاصل والفائده الفعلية المدفوعه عن الالتزامات طويلة الاجل.

## 10. هيكل الديون الخارجية : وتقسّم الديون بحسب مصادرها على :

- أولاً. مصادر رسمية أو متعددة الأطراف، وتتضمن:
- أ. القروض متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والاقليمية، والوكالات التي تشارك فيها عدد من الحكومات.
- ب. القروض الثنائية من الحكومات ووكالاتها، بما في ذلك المصارف المركزية، صناديق التمويل الوطنية، الوكالات الرسمية لائتمان الصادرات.
- ثانياً. الديون من المصادر الخاصة وتتضمن:
- أ. السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع لجهات أجنبية.
- ب. القروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة والتجارية.
- ج. الائتمان من المصادر الخاصة مثل ائتمان المنتجين والمصدرين والائتمان المصرفي المضمون.

## 11. شروط الديون: تتضمن شروط الدين عند عقد اي اتفاقية لدين عدد من البنود اهمها:

- أ. سعر الفائدة : هو متوسط اسعار الفائدة الاسمية التي تقترض بها دولة ما خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة واحدة.

ب. فترة الاستحقاق: وهي اصل القرض، اي هي المدة الزمنية التي تمتد من بدء مفعول عقد الدين إلى انتهاء خدمة الدين.

**12. مدة السماح:** هي المدة التي يتفق كل من الدائن والمدين على فترة بدء عمليات السداد ، إذ لا تدفع أقساط الدين خلال هذه المدة، وانما تدفع الفوائد المترتبة على الدين فقط.

**13. عنصر المنحة:** يقصد به تقدير القيمة الحالية للمبالغ التي سيدفعها البلد المدين على شكل (فوائد + أقساط) خلال مدة القرض كلها ، ان عنصر المنحة يعتمد على سعر الفائدة ومعدل الخصم ومن ثم مدة القرض ومدة السماح، لذلك ستكون هناك عدة احتمالات في حالة تغير أي شرط من الشروط ، وهي كالاتي:

- أ. يكون عنصر المنحة موجباً في حال كون سعر الفائدة أقل من سعر الخصم.
- ب. يتحدد عنصر المنحة بقيمة (صفر) عند تساوي سعر الفائدة وسعر الخصم.
- ج. يكون عنصر المنحة سالباً عندما يكون سعر الفائدة اكبر من سعر الخصم.

### المفاهيم المرتبطة بميزان المدفوعات

أولاً: نظام القيد المزدوج (Double entry system):

عند اعداد ميزان المدفوعات تكون التعاملات مسجلة بقيدتين متساويتين احدهما دائن واشارته موجبة (+) من الناحية الحسابية والاخر مدين اشارته سالبة (-) ويكون مجموع القيود الموجبة مساوياً للقيود السالبة ويساوي الرصيد صفرأ ، وتمثل القيود في ميزان المدفوعات معاملات اقتصادية مقابل قيم اقتصادية أخرى، وتتكون هذه القيم من موارد حقيقية سلع وخدمات وبنود مالية، وغالباً ما تكون نتيجة القيود متساوية من ناحية القيمة التي تم تبادلها ، وقد يكون القيد في جانب واحد لأسباب معينة، عندئذ تسجل قيود مقابلة بهدف الموازنة، ويطلق عليها تحويلات دون مقابل ، وعليه وفقاً لهذا المعيار فإن كل دولة لابد من أن تقوم بإعداد بيان قيود دائنة تتضمن الآتي :

- أ. الموارد الحقيقية التي ترمز إلى الصادرات.
  - ب. البنود المالية التي تعكس اما تخفيضاً في موجوداته الاجنبية او زيادة في مطلوباته الاجنبية.
- وعلى العكس من ذلك يسجل قيود مدينة تتضمن :

- أ. الموارد الحقيقية التي ترمز إلى الواردات.
- ب. البنود المالية التي تعكس اما زيادة في الموجودات او نقص في المطلوبات الاجنبية.

اما التحويلات دون مقابل، والقيود المقابلة فإنها دائماً ما تظهر دائنة عندما تكون القيود التي تقدم المقابل لها مدينة، ومدينة عندما تكون هذه القيود دائنة.

### ثانياً: المقيمون:

يشمل المقيمون في اقتصاد معين المكونات الآتية:

1. **الحكومة العامة:** وتشمل جميع ادارات المنشآت واجهزة الحكومة المركزية والمحلية الواقعة في الاراضي الاقليمية، وكذلك السفارات والقنصليات والمنشآت العسكرية والهيئات الأخرى التابعة للحكومة العامة والواقعة في مكان آخر.
2. **الافراد:** إن مفهوم الإقامة المقرر بالنسبة للأفراد مخصص لانه يشمل جميع الافراد المتوقع استهلاكهم للسلع والخدمات ، في حال مساهمتهم في انتاجها او الذين يساهمون في الانشطة الاقتصادية ، وهؤلاء هم الافراد الذين يعد مركز مصالحهم العام واقعاً في الاقتصاد المعني.  
ويستثنى من ذلك كل من :
  - أ. الزوار أو السياح، لاي سبب كان لتسلية او قضاء العطلات او لممارسة الطقوس الدينية او لغيرها من الاسباب.
  - ب. أفراد طاقم البواخر والطائرات الذين لايعيشون في الاقتصاد المعني ولكنهم يبقون أو يتجولون هناك خلال الرحلة.
  - ج. المسافرون من رجال الاعمال التجاريين الذين يكونون في الاقتصاد المعني في مدة تقل عن سنة.
  - د. الاشخاص المستخدمين من قبل الحكومات الاجنبية والاجهزة الدولية الذين تكون مدة مهمتهم اقل من سنة.
  - هـ. الدبلوماسيون الرسميون وممثلو القنصليات وافراد القوات المسلحة والموظفون الحكوميون الاخرون من اقتصاد اجنبي.
  - و. العمال الموسميون، اي الاشخاص الذين يكونون في الاقتصاد المعني بغرض الاستخدام الموسمي فقط.
  - ز. عمال الحدود، اي الافراد الذين يعبرون الحدود بين اقتصادين يومياً.

### 3. الاجهزة الخاصة التي لا تهدف إلى الربح التي تخدم الافراد:

ان هذه الاجهزة تبوب على انها تخدم الافراد، وهي بمثابة هيئات اقتصادية مقيمة في الاقتصاد الذي تقع أراضيه الاقليمية.



#### 4. المؤسسات:

وهي الوحدات المقيمة التي تعمل في:

- أ. إنتاج السلع والخدمات في الأراضي الإقليمية لأقتصاد معين.
- ب. معاملات في الأراضي الواقعة ضمن الأراضي الإقليمية لذلك الاقتصاد

وتقسم المؤسسات إلى نوعين:

- أ. المملوكة للقطاع الخاص.
  - ب. المملوكة للقطاع العام.
- وهي تشمل كلاً من المؤسسات النقدية وغير النقدية.

### التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

التوازن الثنائي والمتعدد الأطراف:

ان تنظيم ميزان المدفوعات على اساس القيد المزدوج اي يكون الطرف الدائن مساوي لطرف المدين. ولكنهما يظهران في قيدتين مختلفتين من حساب ميزان المدفوعات. وان هذا يعني من الناحية المحاسبية أن ميزان المدفوعات يجب أن يكون دائماً في توازن.

#### 1. التوازن الثنائي:

يحصل بين دولة ما ودولة اخرى في حالة التجارة الثنائية البحتة، نتيجة حالات معينة على تطبيق سياسات تهدف إلى تحقيق توازن ثنائي مع تلك الدولة واهم تلك السياسات هي :

- الرقابة على الصرف.
- تقييد حرية تحويل العملات مع الدولة المقابلة.
- اتباع نظام الحصص وأتفاقات المقاصة.

#### 2. التوازن المتعدد الأطراف:

ان الاصل في ميزان المدفوعات انه يسجل حقوق وديون دولة في مواجهة الدول الاخرى وليس في مواجهة دولة واحدة. وترتبط هذه الفكرة بفكرة التجارة المتعددة الاطراف. ليس من الضروري ان تكون المجاميع الجزئية في القيود الدائنه متساوية مع القيود المدينة، ولكن من الضروري ان تكون الايرادات

الكلية للدولة مساوية للمدفوعات الكلية وذلك لأن كلاً من الإيرادات والمدفوعات لا تشمل فقط التبادلات التجارية (الصادرات والواردات) بل قيود ميزان المدفوعات الأخرى كافة.

المصطلحات الواردة في الفصل الثاني :

**Balance of Payments** : ميزان المدفوعات

**Current accounts** : الحساب الجاري

**Long-term capital movement** : حركة رؤوس الأموال طويل الأجل

**Short-term capital movement** : حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل

**Official Settlement Account** : حساب التسويات الرسمية

**Monetary gold** : الذهب النقدي

**External debt**: الدين الخارجي

**Long-term debt** : الدين طويل الأجل

**Short-term debt**: الدين قصير الأجل

**Grant** : المنحة

**Loan** : القرض

**Interest rate** : سعر الفائدة

**Debt installments** : أقساط الدين

**Resources** : الموارد

**Export**: التصدير

**Import**: الاستيراد

**Cash transfers** : التحويلات النقدية